



وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الصندوق الائتماني متعدد  
المانحين للنمو في الأردن  
JORDAN GROWTH MULTI DONOR TRUST FUND



وحدة دعم تنفيذ  
الإصلاحات الاقتصادية  
REFORM SECRETARIAT

أيار 2023



## محفزو الإصلاحات

الأردن والبنك الدولي يوقعان اتفاقية تمويل إضافي بقيمة 400 مليون دولار لبرنامج الاستثمارات الشاملة والشفافة والمستجيبة للتغير المناخي الموجه نحو النتائج

هذا وقد بدأ تنفيذ البرنامج في منتصف عام 2021، ويهدف إلى تحفيز الاستثمار العام والخاص في الأردن ومساعدته في توفير المزيد من فرص العمل من خلال الاستفادة من إمكاناته الاقتصادية وخاصة فرص النمو الأخضر، وتعزيز آليات مساءلة الحكومة عن التنفيذ، وتقوم الوحدة بإدارته وبالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية المسؤولة عن التنفيذ.

خلال الأشهر القليلة الماضية، إدارة وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية عملية التفاوض مع البنك الدولي لتأمين تمويل إضافي بقيمة 400 مليون دولار أمريكي لبرنامج الاستثمارات الشاملة والشفافة والمستجيبة للتغير المناخي الموجه نحو النتائج الجاري، مما يجعله أحد أكبر برامج البنك الدولي في الأردن، وأداة قوية لدفع عجلة الإصلاح الاقتصادي في الأردن.

“

نقدر الشراكة المستمرة ودعم البنك الدولي لأولويات الإصلاح والتنمية في الأردن، حيث سيدعم هذان البرنامجان الجديدان، جهود الحكومة في تنفيذ الإصلاحات والأولويات، في إطار البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي 2023-2025، الذي يركز على النهوض بأجندة المناخ في الأردن، ولتعزيز النمو بقيادة الاستثمارات الخضراء، وتحسين كفاءة الاعتماد على قطاع الكهرباء.

معالي وزيرة التخطيط والتعاون الدولي زينة طوقان

”

• [مشروعان جديدان لتعزيز الاستثمارات المستجيبة للمناخ من أجل تحقيق النمو وخلق فرص العمل ولدعم كفاءة قطاع الكهرباء في الأردن](#) (albankaldawli.org)

لمزيد من المعلومات حول المفاوضات والتمويل الإضافي:

• [الأردن والبنك الدولي يوقعان اتفاقية تمويل بقيمة 650 مليون دولار - وزارة التخطيط والتعاون الدولي](#) (mop.gov.jo)

## ورشة عمل وطنية لتحديث سياسة النقل في الأردن

ضمن برنامج المساعدات الفنية التي تقدمها وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين، وبالتعاون مع البنك الدولي، تم عقد ورشة العمل الوطنية الثانية لتحديث سياسة النقل في الأردن، وبالتنسيق مع وزارة النقل، بهدف عرض النتائج الأولية لسياسة النقل وربطها مع رؤية التحديث الاقتصادي ومواءمتها مع الممارسات الفضلى بما يشمل التغيير المناخي، والبيئة، والتمويل، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتنظيم المؤسسي، والجوانب التشريعية والتنظيمية في قطاعات النقل، وغيرها.

لمزيد من التفاصيل: [ورشة عمل وطنية لتحديث سياسة النقل في الأردن](#)

في إطار استكمال الدعم المقدم لقسم تقييم الأثر التشريعي/ مديرية الشؤون القانونية في رئاسة الوزراء، وبالتنسيق معها ومع ديوان التشريع والرأي، قامت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وعلى مدار أربعة أيام، بعقد ورشة تدريبية حول التقييم اللاحق لدراسات تقييم الأثر وبناء قدرات الفريق المعني على آلية تطبيق الدليل الإرشادي لسياسة تقييم الأثر التشريعي من أجل تحقيق جودة أعلى للتشريعات النازمة بكافة مجالاتها. ويذكر أنه قد تم عقد دورات تدريبية سابقاً حول التقييم السابق للتشريعات.

## "فيتش" تثبت التصنيف الائتماني للأردن مع نظرة مستقبلية مستقرة

أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف الأردن طويل الأجل للعملات الأجنبية عند BB- مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وكانت معالي وزيرة التخطيط والتعاون الدولي قد استعرضت لبعثة الوكالة أهم الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تم تنفيذها خلال الفترة الماضية، والتي ساهمت في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى خطة العمل للمرحلة القادمة والتي تعتمد بشكل رئيسي على رؤية التحديث الاقتصادي، وهو ما ارتكزت عليه "فيتش" في تثبيت تصنيفها، حيث إشارة الوكالة في بيان لها أن تصنيفات الأردن مدعومة بسجل من استقرار الاقتصاد الكلي، والتقدم في الإصلاحات المالية والاقتصادية، والتمويل المرن المرتبط بالقطاع المصرفي، والصندوق العام للمعاشات التقاعدية والدعم الدولي.

لمزيد من التفاصيل: [فيتش تثبت التصنيف الائتماني للأردن مع نظرة مستقبلية مستقرة](#)

## ورشة تدريبية حول التقييم اللاحق لدراسات تقييم الأثر التشريعي

